



## عناية الشيخ الألباني بمسائل التجويد والقراءات والرسم العثماني Sheikh Al-Albani's Attention to the Issues of Tajweed, Reading and Ottoman Draw

الدكتور عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم إيدي  
أستاذ المساعد بقسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

Dr. Abdulrahim Abdulrahman Eidiy  
Assistant Professor, Department of Readings, Faculty of Da'wah and Principles of Religion  
Umm Al-Qura University in Makkah  
aaeidiy@uqu.edu.sa

### الملخص

يتكون البحث من مقدمة وتشتمل على أهمية الموضوع والحاجة الماسة إليه، ثم خطة البحث، وهو مكون من مبحثين اثنين، كل منهما مشتمل على عدة مطالب، ثم الخاتمة وفيها أهم التوصيات، على هذا النحو:

**المبحث الأول:** كتب التجويد والقراءات وعلومهما التي اعتمدها الألباني، وفيه خمسة مطالب:

**المطلب الأول:** كتب التجويد والقراءات وعلومهما التي اعتمدها أو علق أو عقب عليها الألباني.

**المطلب الثاني:** عنايته بكتب ابن الجزري وتعقبه عليه، في التصحيح والتضعيف، والتوثيق.

**المطلب الثالث:** عنايته بكتب المقرئ أبي عمرو الداني (ت 444هـ).

**المطلب الرابع:** عنايته بكتب ملا علي القاري (ت 1014هـ)، وثنائوه وتعقبه عليه.

**المطلب الخامس:** عناية بكتب الإمام النووي، وتعقبه عليه.

**المبحث الثاني:** عناية الألباني ببعض المسائل المتعلقة بالتجويد والقراءات والرسم العثماني، وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** عناية الألباني ببعض مسائل التجويد والترتيل والقراءة.

**المطلب الثاني:** عناية الألباني ببعض مسائل القراءات.

**المطلب الثالث:** عناية الألباني ببعض مسائل الوقف والابتداء.

**المطلب الرابع:** عناية الألباني ببعض مسائل الرسم العثماني وكتابة المصاحف.

ثم الخاتمة وفيها أهم التوصيات، فالمصادر والمراجع.

**الكلمات المفتاحية:** التجويد، القراءات، الألباني، الترتيل، الرسم العثماني، كتابة المصاحف.



## Abstract

The research consists of introduction that includes the subject importance, its urgent necessity and the research plan, it includes two topics, each of which contains several requirements, then the conclusion and the most important recommendations, as follows:

**The first topic:** The books of Tajweed and readings and their sciences, which were transmitted by Imam Al-Albani, in which five requirements:

**First requirement:** Tajweed and readings Books and their sciences, which was adopted or commented or followed by Imam Al-Albani.

**Second requirement:** His attention to the books of the investigator reciter Ibn Al-Jazri and comment on him, in the correction and weakening, and documentation.

**Third requirement:** His attention to the books of the imam reciter Abu Amr Al-Dani (died. 444H).

**Fourth requirement:** His attention to the books of Imam Ali Al-Qari Continental (died 1014H), his appreciation and comment.

**Fifth requirement:** His attention of the books of Imam Al-Nawawi, and comment on him.

**The second topic:** The attention of Imam Al-Albani with some issues related to Tajweed, the readings and the Ottoman drawing, and it has four requirements:

**First requirement:** The attention of Imam Al-Albani with some issues of Tajweed, recitation and reading.

**Second requirement:** The attention of Imam al-Albani with some reading issues.

**Third requirement:** The attention of Imam Al-Albani with some issues of pause and start.

**Fourth requirement:** The attention of Imam Al-Albani with some issues of ottoman drawing and the writing of the holy book.

Then the conclusion includes the most important recommendations, sources and references.

**Keywords:** Tajweed, Readings, Al-Albani, Recitation, Ottoman drawing, Writing of the holy book.



WWW.mecsj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الواحد والعشرون (كانون الثاني ) 2020

ISSN: 2617-9563

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، أما بعد:  
فإن الإمام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله كان من الأئمة المجددين في هذا العصر، ومن أبرز ملامح مدرسته التجديدية، إحياء ما كان عليه العلماء الأوائل، من حيث الموسوعية، وعدم الانغلاق في علم معين بحيث لا يعرف غيره ولا يدري سواه، ولذلك نجد الألباني رحمه الله وإن كان متخصصاً في الحديث بالدرجة الأولى، إلا أنه على دراية بالمذاهب الفقهية والعلوم العربية لغة ونحوًا وصرافًا وبلاغة، والعقيدة وأصول الفقه، وعلوم القرآن وتفسيره، بل ويرجع إلى كتب وأصول كلِّ، وينقل ويعلق ويحيل ويتعقب، ويظهر ذلك في كتبه وتصنيفاته، رحمه الله.  
ومن جملة المسائل التي تعرض لها بالتعليق والتحقيق مسائل قراءة القرآن والتجويد والقراءات ورسم المصاحف.

لذا أردت إبراز جانب مدرسته التجديدي، من حيث موسوعيته ومشاركته في العلوم الشرعية والعربية عمومًا، وفي علوم التجويد والقراءات ورسم المصاحف خصوصًا، وسميت البحث:

### (عناية الشيخ الألباني بمسائل التجويد والقراءات والرسم العثماني)

ولا يخفى ما في مثل هذا الأبحاث من الإشارات بلطيف العبارات، للمشتغلين ببعض العلوم الشرعية أو العلوم العربية، إلى العناية والحاجة للدراسة بسائر العلوم، وذلك لأنه منهج علمائنا الأوائل في تلقيهم للعلم والتأليف فيه.



## خطة الدراسة

جعلت الدراسة على النحو التالي:

المقدمة وتشتمل على أهمية الموضوع والحاجة الماسة إليه، ثم خطة البحث، وهو مكون من مبحثين اثنين، كل منهما مشتمل على عدة مطالب، ثم الخاتمة وفيها أهم التوصيات، على هذا النحو:

**المبحث الأول:** كتب التجويد والقراءات وعلومهما التي اعتمدا عليها الألباني، وفيه خمسة مطالب:

**المطلب الأول:** كتب التجويد والقراءات وعلومهما التي اعتمدا أو علق أو عقب عليها الألباني.

**المطلب الثاني:** عنايته بكتب ابن الجزري وتعقبه عليه، في التصحيح والتضعيف، والتوثيق.

**المطلب الثالث:** عنايته بكتب الإمام المقرئ أبي عمرو الداني (ت 444هـ).

**المطلب الرابع:** عنايته بكتب ملا علي القاري (ت 1014هـ)، وثنائوه وتعقبه عليه.

**المطلب الخامس:** عناية بكتب الإمام النووي، وتعقبه عليه.

**المبحث الثاني:** عناية الألباني بمسائل المتعلقة بالتجويد والقراءات والرسم العثماني، وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول:** عناية الألباني ببعض مسائل التجويد والترتيل والقراءة.

**المطلب الثاني:** عناية الألباني ببعض مسائل القراءات.

**المطلب الثالث:** عناية الألباني ببعض مسائل الوقف والابتداء.

**المطلب الرابع:** عناية الألباني ببعض مسائل الرسم العثماني وكتابة المصاحف.

ثم الخاتمة وفيها أهم التوصيات، فالمصادر والمراجع.

## مشكلة الدراسة

ندرة العلماء الموسوعيين اليوم، الذين يفتحون على التخصصات الأخرى بمهنية واحترافية وإنصاف.

## أسئلة الدراسة

1. هل الشيخ الألباني من العلماء الموسوعيين؟
2. هل للشيخ الألباني اهتمامات بعلوم القراءات ورسم المصحف إلى جانب تخصصه الدقيق؟
3. هل هناك دلائل وشواهد على عناية الشيخ الألباني بالتجويد والقراءات ورسم المصحف؟
4. هل تعقب الشيخ الألباني واستدرك على علماء القراءات والتجويد؟



## أهداف الدراسة

1. بيان عناية الشيخ المحدث الألباني بعلوم القراءات.
2. إظهار الاهتمام بالأمانة العلمية لدى الشيخ الألباني في العزو والنقل.
3. لفت انتباه الدارسين للعلوم الشرعية إلى أهمية الاطلاع على التخصصات الأخرى وعدم الاقتصار على التخصص فحسب، مع احترام أهل كل تخصص.

## الدراسات السابقة

لم أجد من أفرد عناية الشيخ الألباني بكتب القراءات وعلومها ببحث، لذا استعنت بالله تعالى في كتابته إسهاما في إبراز عناية الشيخ الألباني رحمه الله بكتب القراءات وعلومها.

## منهج البحث وحدوده

1. انتهجت في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.
2. اقتصرت على ما وجدته في كتب الألباني فقط دون الأشرطة والتسجيلات.
3. ضمنت البحث كل ما له علاقة بالموضوع من كتب الألباني وتحقيقاته وتعليقاته وشروحه.

## أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن الشيخ الألباني رحمه إمام جليل في علم الحديث، شهد له بذلك أئمة عصرنا هذا، ومن مظاهر إمامته عنايته بمسائل القراءات والتجويد والوقف والابتداء والرسم العثماني للقرآن الكريم، من حيث دقة التوثيق والنقل، ومن حيث مناقشة المسائل وعرضها، فجاءت دراستي هذه مجلية لجوانب عنايته رحمه الله تعالى، ليكون قدوة لأهل العصر، مهما كانت تخصصاتهم الشرعية والعربية.



**المبحث الأول: كتب التجويد والقراءات وعلومهما التي اعتمد عليها الألباني، وفيه خمسة مطالب.**

**المطلب الأول: كتب التجويد والقراءات وعلومهما التي اعتمد أو علق أو عقب عليها الألباني.**

ورد في كتب الألباني رحمه الله الاستشهاد والنقل والتعقيب على جملة من كتب القراءات وعلومها،

ومنه هذه الكتب:

1. النشر في القراءات العشر للإمام محمد بن محمد بن الجزري<sup>(1)</sup> (ت 833هـ).
2. غاية النهاية في طبقات القراء<sup>(2)</sup>، للإمام محمد بن محمد بن محمد بن الجزري.
3. التذكرة في القراءات<sup>(3)</sup>، لطاهر بن غلبون (ت 399هـ).
4. الأرجوزة المنبهة<sup>(4)</sup>، للإمام أبي عمرو الداني (ت 444هـ).
5. التبيان في آداب حملة القرآن<sup>(5)</sup>، للإمام أبي زكريا يحيى النووي (ت 676هـ).
6. كتاب في الحروف لأبي حنيفة<sup>(6)</sup>، وهو كتاب رُمي بوضعه الخزاعي (ت 408هـ).
7. مصنف مشتمل على أسانيد القراءات<sup>(7)</sup>، لأبي الفضل الهذلي (ت 465هـ).
8. المقدمة الجزري في التجويد<sup>(8)</sup>، لإمام ابن الجزري (ت 833هـ).
9. إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير<sup>(9)</sup>، للشيخ تميم الزعبي (معاصر).

(1) وذكره في مواضع كثيرة منها: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع)

ج5، ص279، و ج8، ص374

(2) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (دار المعارف) 8/ 375،

11/ 450، 13/ 304

(3) الألباني، محمد ناصر الدين، أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع 1427 هـ -

2006 م). 3/ 933

(4) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، مختصر العلو للعلي العظيم، تحقيق واختصار:

محمد ناصر الدين الألباني، (المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الثانية 1412 هـ-1991 م) ج1، ص267

(5) أصل صفة صلاة النبي 2/ 578، 2/ 589، وسلسلة الأحاديث الضعيفة 11/ 527

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة 8/ 176

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة 8/ 376

(8) سلسلة الأحاديث الصحيحة 14/ 197

(9) سلسلة الأحاديث الضعيفة 13/ 304



**المطلب الثاني: عنايته بكتب المحقق المقرئ ابن الجزري وتعقبه عليه، في التصحيح والتضعيف، والتوثيق.**

اعتنى الألباني بكتب الإمام ابن الجزري، وهي من الكتب العمدة عند القراء، النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، فقد أشار الألباني إليها ونقل منها في غير ما موضع، معقبا ومعلقا ومقررا، وفي هذا جانب تجديد في التأليف في العلوم الشرعية عموما، وفي الحديث خصوصا، من حيث الرجوع إلى الكتب الأصول في كل علم.

وأثنى الألباني على ابن الجزري بوصفه له بالحافظ بقوله: "قد أورده الحافظ ابن الجزري في النشر في القراءات العشر"<sup>(1)</sup>، ووصفه بالعلامة حيث قال: "ولم يعبأ بهذا كله العلامة الجزري"<sup>(2)</sup>، مع أنه رد عليه وتعقبه في مسائل، مما يبين لنا أخلاق الكبار التي كان يتحلى بها رحمه الله، ووصف كتاب النشر لابن الجزري بالفريد حيث قال: "وبعد كتابة ما تقدم رأيت ابن الجزري قد قوى الحديث في كتابه الفريد: النشر في القراءات العشر"<sup>(3)</sup>. ومن عنايته بالنشر أنه كان يخرج بعض الأحاديث منه<sup>(4)</sup>.

وتعقب الألباني على ابن الجزري في مسائل هي:

**التعقب الأول:** تعقب الألباني ابن الجزري في تجويده لحديث الاستعاذة.

حيث قال الألباني: "وقال الجزري عقبه: "حديث غريب جيد الإسناد من هذا الوجه"<sup>(5)</sup>.

**قلت<sup>(6)</sup>:** هذا مسلم لو سلم ممن دون الفضل بن الحباب، وليس كذلك؛ فإن المطوعي متكلم فيه، واسمه

الحسن بن سعيد بن جعفر أبو العباس، قال الذهبي في "الميزان": "حدث عنه أبو نعيم الحافظ، وقال: في حديثه وفي روايته لين. وقال أبو بكر بن مردويه: ضعيف"<sup>(7)</sup>، وساق له الحافظ في "اللسان" حديثا،

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 279

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة 8/ 376

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 279

(4) ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة 8/ 374، 13/ 298، والصحيحة 5/ 279، 6/ 88

(5) ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (المطبعة التجارية الكبرى) ج1، ص244

(6) القائل الألباني رحمه الله.

(7) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م) ج1، ص492



وبين أنه أخطأ في إسناده مرتين، فراجعته<sup>(1)</sup>، وذكر أنه كان رأساً في القراءات، وقد ترجمه الجزري في "غاية النهاية في طبقات القراء"، وقال (213 /1) "إمام عارف، ثقة في القراءة"<sup>(2)</sup> فأشار إلى أنه ليس ثقة في الرواية، وهو ما صرح به أبو نعيم وابن مردويه كما تقدم، فلا تنافي بين قول الجزري وقوليهما، خلافاً لما ظنه الأيوبي في "مناهل" (3) (4).

**التعقب الثاني:** تعقب الألباني ابن الجزري في توثيق رجال أثر ابن مسعود: ما هكذا أقرأنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأن شهاب بن خراش مختلف فيه.

حيث قال الألباني: "وقال الجزري عقبه: هذا حديث جليل، رجال إسناده ثقات<sup>(5)</sup>، وأقول<sup>(6)</sup>: شهاب بن خراش فيه بعض الكلام"<sup>(7)</sup>.

ثم ساق الألباني اختلاف العلماء في شهاب بن خراش، وختم الألباني بحكمه على أحاديث شهاب بن خراش بقوله: "قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى"<sup>(8)</sup>.

(1) قال الحافظ ابن حجر في اللسان: "وأورد أبو نعيم عنه عن أبي خليفة حدثنا عثمان بن الهيثم ثنا عاصم عن زر عن عبد الله رضي الله عنه رفعه "من كذب علي" الحديث فأخطأ في إسناده في موضعين الأول أنه أسقط منه والد عثمان والثاني أنه أدخل إسناده في إسناد". ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، مؤسسة الأعلمي للطبوعات 1390هـ / 1971م. 210 /2

(2) ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر). 213 /1

(3) قال محمد عبد الباقي الأيوبي بعد حديث الاستعاذة: "رجال سندنا من روح إلى ما فوقه أئمة القراءة وليس المطوعي في هذا السند، والمطوعي اسمه الحسن بن سعد إمام جليل ثقة في القراءة من نقله رواية ورش والدوري وابن ذكوان وخلف في القراءات السبع، ورواية إدريس في العشر ويروي القراءة عن الأعمش في الشواذ، ولذلك جوده ابن الجزري، وهو شيخ القراء أعرف برجال القراءات - والله أعلم" الأيوبي، محمد عبد الباقي، مناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة (دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1403 هـ - 1983 م) ص 146

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة 376 /8

(5) كذا ذكره الألباني في الصحيحة 280 /5، ونص ابن الجزري في النشر: "هَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ حُجَّةٌ وَنَصٌّ فِي هَذَا الْبَابِ، رَجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ" النشر في القراءات العشر 316 /1

(6) القائل هو الألباني.

(7) هو كما قال الألباني رحمه الله، قال الذهبي في الميزان: "شهاب بن خراش، صدوق مشهور، له ما يستنكر، وهو أبو الصلت ابن أخي العوام بن حوشب، قال ابن حبان في الضعفاء: يخطئ كثيراً، وقال ابن المبارك: ثقة، وقال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وروى المفضل الغلابي، عن ابن معين: ثقة، وقال أبو بكر بن أبي الأسود: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لم أر أحدا أعلم بالسنة من حماد بن زيد، ولم أر أحدا أحسن وصفا لها من شهاب ابن خراش، ولم أر أحدا أجمع من ابن المبارك" 20. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ - 1963م. 281 /2

(8) سلسلة الأحاديث الصحيحة 280 /5



**التعقب الثالث:** تعقبه -إن صح تسميته تعقبًا- في كتابة كلمة: (فمدوها) في أثر ابن مسعود. حيث قال الألباني: "(تنبيه): وقع في الكبير: (فمددها)<sup>(1)</sup> وفي النشر: (فمدوها)<sup>(2)</sup> وفي المجمع: (فمددوها)<sup>(3)</sup>، ولعل الصواب ما أثبتته"<sup>(4)</sup>. والذي أثبتته الألباني هو: فمددها<sup>(5)</sup>، بلا واو، وهو كذا في كتاب التفسير من سنن سعيد بن منصور<sup>(6)</sup>.

### المطلب الثالث: عنايته بكتب الإمام المقرئ أبي عمرو الداني.

كان الإمام أبو عمرو الداني عالمًا محققًا في فنون شتى، كما هو الحال عند العلماء الأوائل، فقد ألف في الحديث وفي مصطلح الحديث، وألف في القراءات وفي علم رسم المصحف وفي علم ضبط المصاحف، وفي علم التجويد وفي علم الوقف والابتداء، وعلم عد الآي، فهو مقرئ محدث، وهو مشهور عند القراء. قال عنه الذهبي: "الإمام العلم"<sup>(7)</sup>، وقال عنه ابن الجزري: "الإمام العلامة الحافظ أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين"<sup>(8)</sup>.

قد اعتنى الألباني رحمه الله بكتب الإمام أبي عمرو الداني، حيث خرج له من كتاب السنن الواردة في الفتن في مواضع كثيرة، وكثيرًا ما يسمي الألباني هذا الكتاب: الفتن، كما أفاد من كتابه المكتفي في الوقف والابتداء<sup>(9)</sup>، وخرج من كتابه جامع البيان في القراءات<sup>(10)</sup>.

(1) ينظر الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: الثانية. 137/9.

(2) ينظر النشر في القراءات العشر 1/316

(3) ينظر: الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: 1414 هـ، 1994 م. 155/7.

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/279، 280

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/279

(6) ينظر الجوزجاني، أبو عثمان سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م. 257/5.

(7) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة القراء الكبار (دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997 م) ص226

(8) غاية النهاية في طبقات القراء 1/503

(9) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/484

(10) ينظر: الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، 1405 هـ - 1985 م. 60/2، الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، جامع البيان في

القراءات السبع (جامعة الشارقة الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م) ج2، ص826



ومن ذلك أنه خرَّج من كتاب المكتفى في الوقف والابتداء للداني حديث أم سلمة رضي الله عنها: أنها سئلت عن قراءة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقالت: كان يقطع قراءته آية آية: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} (1)، وحديث: "المقام المحمود: الشفاعة" (2). واستشهد الألباني بأبيات الداني في صفة الكلام من منظومته الأرجوزة المنبهة (3). وخرج الألباني حديث أم سلمة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم، وعدّها آية من جامع البيان لأبي عمر الداني أيضا.

#### المطلب الرابع: عنايته بكتب ملا علي القاري، وثناؤه، وتعقبه عليه.

كان ملا علي القاري عالما موسوعياً، فهو محدث مقرئ فقيه، وقد ألف في كل العلوم. قال عنه الزركلي: "فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره" (4). ويظهر في مؤلفات الألباني العناية به وبمؤلفاته من خلال النقل عنه والاستشهاد بكلامه، كما أنه نقل أحكامه على بعض الأحاديث (5)، ومن كتب الشيخ ملا علي القاري التي أفاد منها الألباني: شرح المشكاة، شرح الشمائل، ومرقاة المفاتيح، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ومنح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، والحرز الثمين للحصن الحصين، تزيين العبارة بتحسين الإشارة، فتح باب العناية لشرح كتاب النقاية، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.

#### تعقبات الألباني على ملا علي القاري.

مع كثرة نقل الألباني عن الشيخ ملا علي قاري، إلا أنه تعقبه في مسائل يسيرة: **التعقب الأول:** تعقب الألبانيُّ الشيخَ ملا علي قاري في الحكم على حديث: (يا عمار! إنما يغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء، والدم، والمنى. يا عمار! ما نخامتك، ودموع عينيك، والماء الذي في ركوتك إلا سواء).

فبعد أن ذكر الألباني رحمه الله أقوال أهل العلم الحديث، وحكم عليه الألباني بقوله: "ضعيف جداً" (6).

(1) ينظر أصل صفة صلاة النبي 1/ 293

(2) ينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 484

(3) ينظر مختصر العلو للعلوي العظيم ص: 267

(4) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، الأعلام، دار العلم للملايين، 2002م. 5/ 12.

(5) ينظر مثلاً: سلسلة الأحاديث الصحيحة 1/ 21

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة 4/ 414



ثم قال بعد تخريجه ومناقشة الأقوال فيه: "وإذا عرفت هذا التحقيق، وإجماع أهل الاختصاص في هذا العلم الشريف؛ يتبين لك تعصب الشيخ علي القاري ومجانفته في البحث العلمي في كتابه "فتح باب العناية" (1/ 242) في قوله عقب هذا الحديث: "وفي سنده ضعيف، وهو ثابت بن حماد، لكن له متابع عند الطبراني، رواه في "الكبير" من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سنداً ومتناً، فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث بسبب أنه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت(1)"(2).

**التعقب الثاني:** تعقب الألبانيُّ الشيخَ ملا علي القاري عند كلامه عن حديث: (لا بأس ببول ما أكل لحمه)، وقد حكم عليه الألباني بقوله: "ضعيف جداً"(3).

ثم قال الألباني بعده: " (تنبيه) : استدل بحديثي الترجمة - عن البراء وجابر - الشيخ علي القاري في "الفتح"(4) (1/ 253-254) لمذهب الإمام محمد بن الحسن في طهارة بول ما يؤكل لحمه، وعزاهما لأحمد والدارقطني! فأساء بذلك مرتين:

**الأولى:** عزوه لأحمد، وهو خطأ محض؛ فليس هو في "مسنده"؛ لا عن البراء ولا عن جابر. ولو كان فيه لأورده الهيتمي في "المجمع"؛ فإنه من اختصاصه! ومن المعلوم في اصطلاح القوم: أن العزو لأحمد مطلقاً إنما يراد به "مسنده"(5).  
**والأخرى:** سكوته عليهما؛ فأوهم ثبوت حديثهما، ولو بدعوى أن أحدهما يقوي الآخر، كما هي عادته!"(6).

**التعقب الثالث:** تعقبه في حكمه على حديث (ناكح اليد ملعون)، بأنه لا أصل له، وقد حكم عليه الألباني بالضعف، ثم قال: "ومن هذا التخريج؛ يتبين لك أن قول الشيخ علي القاري في "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" - وقد ساق حديث الترجمة برقم (378) -:

(1) القاري، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي، فتح باب العناية بشرح النقاية. ص 159

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة 417 / 10

(3) المرجع السابق، سلسلة الأحاديث الصحيحة 421 / 10

(4) للشيخ ملا علي القاري أربع كتب كلها مصدرة بكلمة: (فتح) هي: فتح الأسماع في شرح السماع، فتح باب الإسعاد في شرح قصيدة بانث سعاد، فتح باب العناية لشرح كتاب النقاية، فتح الرحمن بفضائل شعبان، والمراد هنا فتح العناية لشرح كتاب النقاية ص: 165

(5) وهو كما قال الألباني، فإن الحديث ليس في المسند ولا المجمع.

(6) سلسلة الأحاديث الصحيحة 424 / 10



"لا أصل له. صرح به الرهاوي"<sup>(1)</sup>!! وقال المعلق عليه الشيخ أبو غدة: "وقد وقع ذكره حديثاً نبوياً مستشهداً به من الإمام الكمال ابن الهمام في كتابه العظيم "فتح القدير" (2/64)، وهو من كبار فحول العلماء المحققين في المنقول والمعقول والاستدلال، ولكنه وقع منه الاستشهاد بهذا الحديث على المتابعة لمن استشهد به من الفقهاء والعلماء الذين ينظر في كتبهم، فأورده متابعة دون أن يبحث عنه. وكثيراً ما يقع للعالم هذا؛ إذ لا ينشط للكشف والتمحيص لما يستشهد به، فيذكره أو ينفية على الاسترسال والمتابعة. إذن: فالاعتماد على من تفرغ وبحث ومحص، لا على من تابع ونقل واسترسل".

فأقول<sup>(2)</sup>: وهذا كلام صحيح، وهو من الأدلة الكثيرة على أن أبا غدة نفسه ليس من قبيل "من تفرغ وبحث ومحص"، بل هو جماع خطاب، يجمع من هنا وهناك نقولاً ليجعل بها الرسالة الصغيرة كتاباً ضخماً لملء الفراغ! ولذا؛ فهو ممن لا ينبغي أن يعتمد عليه في هذا العلم؛ فإنك تراه يتابع القاري على قوله في هذا لحديث: "لا أصل له..!" مع أنه قد روي من حديث ابن عمرو، ومن حديث أنس، كما رأيت.

ويغني عنه في الاستدلال على تحريم نكاح اليد؛ عموم قوله تعالى:

(والذين هم لفروجهم حافظون. إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين. فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون). وقد استدلل بها الإمام الشافعي ومن وافقه على التحريم، كما قال ابن كثير، وهو قول أكثر العلماء؛ كما قال البغوي في تفسيره، وحكاها العلامة الألوسي (5/486) عن جمهور الأئمة<sup>(3)</sup>.

**التعقب الرابع:** تعقب الألباني ملا على القاري عند الكلام عن حديث: "(لا يدخل ولد الزنى ولا شيء من نسله - إلى سبعة آباء - الجنة) وقد حكم عليه الألباني بالوضع، وملا على القاري بأنه لا أصل له.

قال الألباني: "فقد أخطأ الشيخ علي القاري في قوله - في كتابه المصنوع في معرفة الحديث الموضوع في هذا الحديث: "لا أصل له!" ومر عليه محقق الكتاب الشيخ أبو غدة، فلم يعلق عليه بشيء!

ووجه الخطأ: أن هذا القول - "لا أصل له" -؛ إنما يراد به عند المتأخرين أنه لا إسناد له! فكيف يقال هذا؛ والحديث له عدة أسانيد؛ أحدها عند البخاري في "التاريخ الصغير"؟! ثم إن هذا الطرف من الحديث ليس على ظاهره؛ لمخالفته لقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، ولذلك تأولوه على وجوه؛

(1) القاري، علي بن سلطان محمد الملا الهروي، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة

مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1398 هـ) ص99

(2) القائل الألباني.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة 10/425، 426



ذكرت بعضها في الموضوع المشار إليه من الصحيحة<sup>(1)</sup>"(2).

قلت: لعل الشيخ ملا علي القاري أراد بقوله: لا أصل له ضعف الحديث، لا أنه ليس له إسناد.

**التعقب الخامس:** تعقب الألباني الشيخ ملا علي القاري في تعقبه على ابن حجر الهيتمي في تحسين حديث أم سلمة، ونصه: عن أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: أنها سألت أم سلمة زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالت: إني امرأة أُطيل دَيْلي وأمشي في المكان القذر؟ فقالت أم سلمة: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يُطهرُهُ ما بعده" رواه أبو داود وحسنه الألباني.

قال الألباني: وقال الشيخ علي القاري في "المراقبة" (356/1) : "قال ابن حجر- يعني: الهيتمي:- ومَرَّ أنها مجهولة، ومع ذلك الحديث حسن. وهو غير صحيح؛ إلا أن يقال: إنه حسن لغيره؛ فيتوقف على إسناد آخر ليس فيه المجهولة، فيعتضد به؛ وهو غير معلوم؛ فتأمل"<sup>(3)</sup>!

قلت<sup>(4)</sup>: قد تأملنا، فوجدنا كلام الهيتمي صحيحاً؛ لأن مراده أنه حسن لغيره، وقد علمنا له إسناداً آخر، وقد أخرج المصنف بعد هذا، وهو إسناد صحيح، فيعتضد به، كما أن له شاهداً آخر من حديث أبي هريرة يأتي ذكره"<sup>(5)</sup>.

#### المطلب الخامس: عناية بكتب الإمام النووي، وتعقبه عليه.

الإمام أبو زكريا النووي مقرئ محدث، بل صنف في جميع العلوم، ومن الكتب التي ألفها: التبيان في آداب حملة القرآن، الذي يعد مرجعاً أساسياً في آداب تعلم وتعليم القرآن الكريم، وقد أفاد الشيخ الألباني رحمه الله من كتب النووي في الحديث وغيره كثيراً، ومنها:  
الأربعون النووي، شرح صحيح مسلم، الأذكار، التبيان في آداب حملة القرآن، المجموع في شرح المذهب لأبي إسحاق الشيرازي.

(1) ينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة 2/ 279

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة 10/ 429

(3) القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (دار الفكر 1422هـ - 2002م) ج2، ص468

(4) القائل الشيخ الألباني رحمه الله.

(5) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، الأم، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع. 2/ 235



## تعقبات الشيخ الألباني على الإمام النووي:

**التعقب الأول:** تعقبه في تصحيح حديث: (مامن مسلم يموت فيصلني عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب (وفي لفظ: إلا غفر له).

حيث قال الشيخ الألباني بعده: "وقال الترمذي وتبعه النووي في المجموع (5 / 212): "حديث حسن"<sup>(1)</sup> وأقره الحافظ في الفتح (3 / 145)<sup>(2)</sup>، وفيه عندهم جميعا محمد بن إسحاق وهو حسن الحديث إذا صرح بالتحديث ولكنه هنا قد عنعن. فلا أدري وجه تحسينهم للحديث فكيف التصحيح!"<sup>(3)</sup>.

**التعقب الثاني:** تعقب الألباني النووي في تضعيف الحديث المروي عن علي رضي الله عنه قال: (لما توفي أبو طالب، أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: إن عمك الشيخ (الضال) قد مات (فمن يواريه؟)، فقال: اذهب فواره، ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني. (فقال: إنه مات مشركا، فقال: اذهب فواره) قال: فواريته ثم أتيته، قال: اذهب فاغتسل ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني، قال: فاغتسلت، ثم أتيته، قال: فدعا لي بدعوات ما يسرني أن لي بها حمر النعم وسودها. قال: وكان علي إذا غسل الميت اغتسل).

حيث قال الألباني: "وأما قول النووي في المجموع (5 / 181): "رواه أبو داود وغيره، وإسناده ضعيف"<sup>(4)</sup>. فهو مردود، ولا ندري وجهه إلا أن يريد أنه من رواية أبي إسحاق وهو السبيعي، فإنه كان تغير لما كبر. فإن كان هذا، فالجواب من وجهين: الأول: أنه من رواية سفيان الثوري عنه، وهو من أثبت الناس فيه، كما في التهذيب.

**الثاني:** أنه لم يتفرد به، بل جاء من الطريق الأولى كما سبق، وكان النووي رحمه الله لم يقف عليها أو لم يستحضرها حين تكلم على الحديث، ولعله اعتمد في تضعيفه على البيهقي، فقد قال الحافظ في التلخيص (5 / 149 - 150) بعد أن عزاه لأحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبه وأبي يعلى والبخاري والبيهقي من طريق أبي إسحاق. "ومدار كلام البيهقي على أنه ضعيف، ولا يتبين وجه ضعفه"<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

(1) النووي، محي الدين بن شرف، المجموع المذهب (دار الفكر) ج5، ص212

(2) ينظر ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط: دار المعرفة- بيروت 1379) ج3، ص187

(3) الألباني، محمد ناصر الدين، أحكام الجنائز، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الرابعة، 1406 هـ - 1986 م. ص: 100

(4) المجموع شرح المذهب 5 / 281

(5) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (دار الكتب العلمية،

1419 هـ. 1989 م) ج2، ص269

(6) أحكام الجنائز ص: 135



**التعقب الثالث:** تعقب الألباني النوي في كون هذا الحديث على شرط الشيخين، وهو المروري عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال (رَأَى نَاسًا نَارًا فِي الْمَقْبَرَةِ فَأَتَوْهَا فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ وَإِذَا هُوَ يَقُولُ نَاوِلُونِي صَاحِبَكُمْ وَإِذَا هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالذِّكْرِ "، وهو شاهد لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل رجلا قبره ليلا، وأسرج في قبره).

حيث قال الشيخ الألباني: "أما الشاهد فهو من حديث جابر بن عبد الله. أخرجه أبو داود (2 / 63) والحاكم (1 / 368) والبيهقي (4 / 53) وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي وزاد عليهما النووي فقال في المجموع (5 / 302): رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم قلت: وكل ذلك خطأ، فإن مدار إسناده على محمد بن مسلم الطائفي، وهو وإن كان ثقة في نفسه، فقد كان ضعيفا في حفظه، ولذلك لم يحتج الشيخان به، وإنما روى له البخاري تعليقا<sup>(1)</sup>، ومسلم استشهادا، ومن العجائب أن الحاكم والذهبي على علم ببعض هذا، فقد ذكر المزي أن الطائفي هذا ليس له في مسلم إلا حديثا واحدا<sup>(2)</sup>، قال الحافظ ابن حجر: "وهو متابعة عنده، كما نص عليه الحاكم" وكذلك صرح الذهبي في ترجمته من الميزان أن مسلما روى له متابعة<sup>(3)</sup>"<sup>(4)</sup>

**التعقب الرابع:** تعقب الألباني النوي في تحسين حديث الفضل بن عباس قال: (زار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبَّاسًا فِي بَادِيَةِ لَنَا، وَلَنَا كَلْبِيَّةٌ، وَحِمَارَةٌ تَرَعَى، فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ، وَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ؛ فَلَمْ يُزَجَّرَا وَلَمْ يُؤَخَّرَا).

حيث قال الألباني بعد كلامه على هذا الحديث وتضعيفه: ومما تقدم تعلم أن قول النووي (251/3) والحافظ أبي زرعة ابن الحافظ العراقي في شرح التقريب (2/389): "إسناده حسن"؛ غير حسن<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، دار طوق النجاة، 1422هـ. 5 / 49، 9 / 85، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي - بيروت) ج1، ص283.

(2) ينظر المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد (مؤسسة الرسالة، 1400هـ - 1980م) 26 / 417

(3) ينظر ميزان الاعتدال 4 / 40

(4) أحكام الجنائز ص: 142

(5) أصل صفة صلاة النبي 1 / 135، 136



**التعقب الخامس:** تعقب الألباني النووي في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر المصلي بصلاته بالتكبيرات، حيث قال الألباني: " وهذا كله بناء على ما أفاده النووي من أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأمر (المصلي) بهذه التكبيرات. وليس كذلك؛ فقد جاء ذلك في بعض طرق الحديث بإسناد صحيح من حديث رفاعة بن رافع: أن رجلاً دخل المسجد ... فذكر الحديث، وفيه: فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ، فيضع الوضوء مواضعه، ثم يكبر، ويحمد الله جل وعز، ويثني عليه، ويقرأ بما تيسر من القرآن، ثم يقول: (الله أكبر)، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: (سمع الله لمن حمده) حتى يستوي قائماً، ثم يقول: (الله أكبر)، ثم يسجد، حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: (الله أكبر)، ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً، ثم يقول: (الله أكبر)، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يرفع رأسه فيكبر، فإذا فعل ذلك؛ تمت صلاته". أخرجه أبو داود (137/1): ثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي بن يحيى عنه. وهذا سند صحيح. وقد أخرجه غيره عن همام عن إسحاق - كما تقدم قريباً - (1).

**التعقب السادس:** تعقب الألباني النووي في أن حديث أبي سعيد الخدري قال: أمرنا نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نقرأ ب: {فاتحة الكتاب} وما تيسر، على شرط الشيخين. حيث قال الشيخ الألباني بعده: "وقال النووي في المجموع (329/3): "صحيح على شرط البخاري ومسلم (2)" قلت: بل على شرط مسلم وحده؛ فإن أبا نضرة - واسمه: المنذر بن مالك - إنما أخرج له البخاري تعليقاً. ورواه أبو حنيفة في "المسند" (13)، وعنه أبو يوسف في "الآثار" رقم (6) من طريق آخر عن أبي نضرة، وكذا ابن ماجه (277)" (3).

(1) أصل صفة صلاة النبي 1/ 190

(2) المجموع شرح المذهب 3/ 329

(3) أصل صفة صلاة النبي 1/ 301



**المبحث الثاني: عناية الألباني بمسائل المتعلقة بالتجويد والقراءات والرسم العثماني، وفيه أربعة مطالب:**

**المطلب الأول: عناية الألباني ببعض مسائل التجويد والترتيل والقراءة.**

**المسألة الأولى:** الترتيل وضابطه، وهو أنه لا يأتي بما يخرج القراءة عن أحكام التلاوة المتفقا، ولا الألحان الموسيقية، قال الألباني رحمه الله: "والسنة أن يرتل القرآن ترتيلاً، لا هذا ولا عجلة، بل قراءة مفسرةً حرفاً حرفاً، ويزين القرآن بصوته، ويتغنّى به في حدود الأحكام المعروفة عند أهل العلم بالتجويد، ويلا يتغنّى به على الألحان المبتدعة، ولا على القوائين الموسيقية"<sup>(1)</sup>.

وقال: "وكان يأمر بتحسين الصوت بالقرآن؛ فيقول: "زينوا القرآن بأصواتكم؛ فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً". ويقول: "إن من أحسن الناس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعتموه يقرأ؛ حسبتموه يخشى الله". وكان يأمر بالتغنّي بالقرآن؛ فيقول: "تعلّموا كتاب الله، وتعاهدوه، واقتنوه، وتغنّوا به؛ فو الذي نفسي بيده! لهو أشد تفلتاً من المخاض في العقل". ويقول: "ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن"<sup>(2)</sup>.

**المسألة الثانية:** حكم المد المنفصل، لما بين الألباني رحمه الله اختلاف العلماء في بعض رواة حديث بن مسعود: أقرأنيها: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) فمدها، وحسّن الألباني أحاديث شهاب بن خراش بعد ذكره خلاف العلماء فيه، لما بين ذلك قال: "قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى"<sup>(3)</sup>، ثم قال: "واستدل به ابن الجزري على وجوب مد المتصل، وذكر أن قصره غير جائز عند أحد من القراء. فراجعه إن شئت"<sup>(4)</sup>.

قال ابن الجزري رحمه الله بعد أن ساق مذاهب القراء في المد المتصل: "فَوَجِبَ أَنْ لَا يُعْتَقَدَ أَنَّ قَصْرَ الْمُتَّصِلِ جَائِزٌ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَقَدْ تَبَعْتُهُ فَلَمْ أَجِدْهُ فِي قِرَاءَةِ صَاحِبَةٍ وَلَا شَاذَةٍ، بَلْ رَأَيْتُ النَّصَّ بِمَدِّهِ، وَرَدَّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيمَا أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِيِّ، فِيمَا فُرِيَ عَلَيْهِ وَشَافَهْتَنِي بِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمُقَدِسِيِّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْكُرَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيْرَفِيِّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظِ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الصَّايغِ الْمَكِّيِّ، أَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَنَا شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ،

(1) الألباني، محمد ناصر الدين، تلخيص صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1405هـ. 1/ 181.

(2) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 3/ 1065

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 280

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 280، والنشر في القراءات العشر 1/ 316



حَدَّثَنِي مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُفْرِي رَجُلًا، فَقَرَأَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مُرْسَلَةٌ<sup>(1)</sup>، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: كَيْفَ أَقْرَأَكَهَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: أَقْرَأْنِيهَا (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) فَمَدَّوْهَا<sup>(2)</sup>.

### المسألة الثالثة: الفتح على الإمام:

قال الألباني: "ويشرع للمقتدي أن يتقصد الفتح على الإمام إذ أرتج عليه في القراءة"<sup>(3)</sup>.

**المسألة الرابعة:** أيهما أفضل الترتيل وقلة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؟ قال الشيخ الألباني رحمه الله: "وقد اختلف العلماء في أيهما الأفضل: الترتيل وقلة القراءة، أو: السرعة مع كثرة القراءة؟ على قولين؛ فذهب إلى الأول: ابن مسعود، وابن عباس، واختاره ابن سيرين. وذهب إلى الآخر: الشافعية، واحتجوا بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من قرأ حرفاً من كتاب الله؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها...". الحديث"<sup>(4)</sup>.

وفي هذا المعنى قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: "وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ هَلِ التَّرْتِيلُ وَقِلَّةُ الْقِرَاءَةِ، أَوْ السَّرْعَةُ مَعَ كَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ؟ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا الْحَدِيثِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ غَيْرُهُ: كُلُّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَلِأَنَّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَرَأَهُ فِي رَكْعَةٍ، وَذَكَرُوا أَنَّهَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ فِي كَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ" ثم قال مبينا الصواب من هذه الأقوال: "وَالصَّحِيحُ بَلِّ الصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ، وَهُوَ أَنَّ التَّرْتِيلَ وَالتَّدْبِيرَ مَعَ قِلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ مِنَ السَّرْعَةِ مَعَ كَثْرَتِهَا؛ لِأَنَّ الْمُفْصُودَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهْمُهُ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَتِلَاوَتُهُ وَحِفْظُهُ وَسَبِيلُهُ إِلَى مَعَانِيهِ"<sup>(5)</sup>.

(1) أي: قرأها مرسله من غير مد.

(2) النشر في القراءات العشر 1/ 215/ 216

(3) تلخيص صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 1/ 18

(4) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 2/ 562

(5) النشر 1/ 209، وينظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، 1415 هـ/ 1994 م، 1/ 327.



### المطلب الثاني: عناية الألباني ببعض مسائل القراءات.

**المسألة الأولى:** شرط موافقة القراءة للرسم العثماني لصحة القراءة، حيث أشار إلى شرط موافقة القراءة للرسم مع وجوب ثبوت السند، حيث ردت قراءة: (فتبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين).

قال الألباني: "ومع عدم ثبوت القراءة المذكورة في الحديث عن ابن عباس، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، فهي مع ذلك مخالفة لنصها المتواتر في المصحف {فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين}"<sup>(1)</sup>.

فرد الشيخ الألباني هذه القراءة بأمرين:

الأول: عدم ثبوت القراءة والرواية بها فيما نقل من صحيح القراءات.

الثاني: مخالفتها لنص المصحف، وذلك لأن موافقة القراءة للمصاحف العثمانية من شروط صحة القراءة.

وفي هذا يقول الإمام بن الجزري: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَفَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إنْكَارُهَا"<sup>(2)</sup>.

**المسألة الثانية:** جعل الألباني أخذ القراء السبع للقراءة مما يتقوى به الحديث، حيث قال الألباني معلّقاً على الحديث الوارد في قراءة (ملك): "وبالجملة؛ فالصواب أن الحديث مرسل، وأيوب بن سويد هذا - الذي رواه موصولاً -: ضعيف الحفظ، ولكن الحديث يتقوى:

1. بالطرق التي أشار إليها الحافظ ابن كثير - فيما مضى قريباً -.

2. وبكونه أخذ به القراء السبع"<sup>(3)</sup>.

وبهذا يعلم أن تقبل القراء للقراءة والأخذ بها شيء معتبر في الحكم على الأحاديث الواردة في القراءات، فإن القراءات لها تلقى تتلقى به يختلف عن تلقي الأحكام، فليس في الروايات والقراءات أحاديث مستقلة تخص كل كلمة مختلف فيها أو رواية أو قراءة بعينها، فالمعتبر فيها الاشتهار، وإن لم تخص كل كلمة بإسناد مستقل.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة 14 / 169

(2) النشر 9 / 1

(3) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 1 / 299



### المطلب الثالث: تعليقاته على مسائل الوقف والابتداء.

**المسألة الأولى:** القراءة بتقطيع القراءة آية آية، وإن اتصل بعضها ببعض، وقد عدها الألباني سنة مهجورة، حيث ساق الألباني كلام الإمام أبي عمرو: "وكان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع على الآيات<sup>(1)</sup>، وإن تعلق بعضهم ببعض"<sup>(2)</sup>.

ثم قال الألباني عقبه: "قلت: وهذه سنة أعرض عنها جمهور القراء في هذه الأزمان؛ فضلاً عن غيرهم"<sup>(3)</sup>.

### المطلب الرابع: تعليقاته على مسائل الرسم العثماني وكتابة المصاحف.

**المسألة الأولى:** القراءة في المصحف: أورد الألباني في الصحيحة حديث: (من سره أن يحب الله ورسوله فليقرأ في المصحف)<sup>(4)</sup> ثم خرجه وذكر مناقشة في رجاله، وقال أخيراً: "وعلى هذا فالحديث إسناده حسن عندي. والله أعلم"<sup>(5)</sup>.

**المسألة الثانية:** إشارته إلى قاعدة حذف ألفات الجمع السالم في الرسم العثماني، حيث قال: "وَقَعَ فِيهِ «ثَلَاثًا» بِإِسْقَاطِ أَلْفِ اللَّامِ كِتَابَةً لَا لَفْظًا، كِكِتَابَةِ (الْعُلَمِينَ) فِي الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ"<sup>(6)</sup>.  
قال الإمام أبو عمرو الداني في هذه القاعدة: "اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً، فالمذكر نحو: العلمين، والصبرين..."<sup>(7)</sup>.

**المسألة الثالثة:** مخالفة ترتيب سور القرآن في التلاوة، فقد اختار الألباني جواز مخالفة الترتيب العثماني في قراءة السور، حيث قال معلقاً على كلام القاضي عياض: "وما ذكره من إباحة بعضهم قراءة [السور] على خلاف الترتيب العثماني في ركعة واحدة هو الظاهر من بعض الأحاديث؛ كحديث ابن مسعود المتقدم [ص 402 - 403]: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرن بين النظائر من المفصل.

(1) هكذا نقله الألباني، وهو في المكتفى: "عليهن" ص: 11

(2) الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان (دار عمار، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م) ص: 11، وينظر النشر 1/ 226، والبرهان في علوم القرآن 1/ 98

(3) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 1/ 294

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة، وينظر الجامع الصغير 2/ 1078

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 453

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة 12/ 74

(7) الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي (مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة) ص: 30، وينظر المارغني، إبراهيم بن أحمد بن سليمان، دليل الحيران على مورد الظمان (دار الحديث) ص: 69



وفيه: أنه كان يقرأ: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ} و {عَبَسَ} في ركعة، و {الْمُدْتَرِّ} و {الْمُرْمَلُ} في ركعة ... إلخ، ثم استظهر أمراً بقوله: "والظاهر أنه قرأ كلاً من: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ} و {الْمُدْتَرِّ} أولاً، ثم: {عَبَسَ} و {الْمُرْمَلُ}"<sup>(1)</sup>.

وهذا الذي اختاره الشيخ الألباني هو اختيار الإمام السيوطي رحمه الله حيث قال: "وَالَّذِي يَنْشُرُ لَهُ الصَّدْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَبْهَقِيُّ وَهُوَ أَنَّ جَمِيعَ السُّورِ تَرْتِيبُهَا تَوْقِيفِيٌّ إِلَّا بَرَاءَةَ وَالْأَنْفَالَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَدِلَّ بِقِرَاءَتِهِ سُورًا وَلَا عَلَى أَنْ تَرْتِيبُهَا كَذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرِدُ حَدِيثُ قِرَاءَتِهِ النَّسَاءَ قَبْلَ آلِ عِمْرَانَ لِأَنَّ تَرْتِيبَ السُّورِ فِي الْقِرَاءَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلَعَلَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ"<sup>(2)</sup>.

**المسألة الرابعة:** كتابة الأعشار وتراجم السور في المصاحف، فقد قرر الألباني أن الأصل كتابتها بلون يخالف لون الآيات، حيث قال: "وهذا القول - وهو كونها من القرآن آية مستقلة، وليست من {الْفَاتِحَةِ} - هو الذي ينبغي أن يأخذ به المسلم؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على إثباتها في المصاحف جميعاً في أوائل السور - سوى {بَرَاءَةٌ} - بخط المصحف؛ بخلاف الأعشار، وتراجم السور؛ فإن العادة كتابتها بحمرة"<sup>(3)</sup>.

هذا وإن العمل في المصاحف اليوم وضع الأعشار وأرقام الآيات داخل دوائر ملونة كما في مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة وغيره، وفي بعض المصاحف جعلت الدوائر مفرغة من الألوان.

**المسألة الخامسة:** إلحاق دعاء ختم القرآن بآخر المصحف، حيث كره الألباني كتابة هذا الدعاء في آخر المصحف؛ لأنه أمر محدث لا أصل له في كتابة الصحابة ونسخهم للمصحف.

قال الألباني رحمه الله: "(تنبيه): إن الدعاء المطبوع في آخر بعض المصاحف المطبوعة في تركيا وغيرها تحت عنوان: دعاء ختم القرآن، والذي ينسب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فهو مما لا نعلم له أصلاً عن ابن تيمية أو غيره أن علماء الإسلام، وما كنت أحب أن يلحق بآخر المصحف الذي قام بطبعه المكتب الإسلامي في بيروت سنة (1386) على نفقة الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني رحمه الله، وإن كان قد صُدِّرَ بعبارة: "المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية"؛ فإنها لا تعطي أن النسبة إليه لا تصح فيما يفهم عامة الناس، وقد أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم!

ومما لا شك فيه أن التزام دعاء معين بعد ختم القرآن من البدع التي لا تجوز؛ لعدم الأدلة، كقوله

(1) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 502 / 2، وأصل الحديث في البخاري ومسلم.

(2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م. 220 / 1

(3) أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم 316 / 1



صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار"، وهو من البدع التي يسميها الإمام الشاطبي بـ "البدعة الإضافية"، وشيخ الإسلام ابن تيمية من أبعد الناس عن أن يأتي بمثل هذه البدعة، كيف وهو كان له الفضل الأول - في زمانه وفيما بعده - بإحياء السنن وإماتة البدع؟ جزاه الله خيراً<sup>(1)</sup>.

### الخاتمة وفيها أهم التوصيات

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الشيخ الألباني كما يظهر في هذا البحث انتهج في تأليفاته منهج العلماء الأوائل فيما يسمى اليوم الأمانة العلمية والموضوعية، وذلك من خلال رجوعه في المسائل المتخصصة بالقرآن وعلومه والقراءات إلى كتبها الأصيلة، ونقل منها ونسب الأقوال لأصحابها، وقد اقتصر في هذا البحث على بعض المسائل التي أدلى فيها الشيخ الألباني برأيه، وإلا فإن نقولاته واستشهاداته لمسائل التجويد والقراءات كثيرة في مؤلفاته، وهو - رحمه الله - بصنيعه هذا يحيي ما كان عليه علماء الحديث من الموسوعية وسعة الاطلاع في الكتب المؤلفة في علوم وفروع الشريعة، وهذا جانب من التجديد في التأليف الذي يظهر كتب الشيخ الألباني رحمه الله، في زمن كثر فيه التخصص الذي يعني أن يكون المتخصص عالماً بتخصص من التخصصات الشرعية وجاهلاً بما سواه.

ومن أثر هذه الدراسة ما خلصت إليه من بيان عناية الشيخ الألباني بمسائل التجويد والقراءات والرسم العثماني، وهي عناية ينبغي أن ينتهجها أهل العلم في هذا العصر، كما هذه الدراسة منعكس على المجتمع من حيث إن أهل العلم موصولون للعلم وناقولون له لأفراد المجتمع، فليس علمهم بقاصر عليهم.

وأوصي في خاتمة البحث بأمور:

**أولها:** أفراد منهج الألباني رحمه الله في التعامل مع كتب العلامة النووي نقلاً واستشهاداً وتعقيباً في المسائل الفقهية والمسائل الحديثة وذلك لكثرة استشهاده بكلامه في كتبه

**ثانيها:** أفراد موضوع عناية الألباني بمسائل القراءات ببحث من خلال أشرطته وتسجيلاته، حيث إن اقتصر في هذا البحث على كتبه فقط.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة 13 / 315



## المصادر والمراجع

1. ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق : علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
2. ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.
3. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة 1379م.
4. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، مؤسسة الأعلمي للطبوعات 1390هـ /1971م
5. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، 1419هـ. 1989م.
6. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، 1415هـ /1994م.
7. الألباني، محمد ناصر الدين، أحكام الجنائز، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الرابعة، 1406 هـ - 1986 م.
8. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، 1405 هـ - 1985م.
9. الألباني، محمد ناصر الدين، أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع 1427 هـ - 2006 م.
10. الألباني، محمد ناصر الدين، تلخيص صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1405هـ.
11. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
12. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف.
13. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، الأم، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.



14. الأيوبي، محمد عبد الباقي، مناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، دار الكتب العلمية، 1403 هـ - 1983 م.
15. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، دار طوق النجاة، 1422 هـ.
16. الجوزجاني، سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1417 هـ-1997 م.
17. الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار 1422 هـ-2001 م.
18. الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
19. الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، 1428 هـ - 2007 م.
20. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، 1417 هـ - 1997 م.
21. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382 هـ-1963 م.
22. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، مختصر العلو للعلي العظيم، تحقيق واختصار: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، 1412 هـ-1991 م.
23. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، لمحقق: محمد أبو الفضل، 1376 هـ - 1957، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
24. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، الأعلام، دار العلم للملايين، 2002 م.
25. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ/ 1974 م.
26. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: الثانية.



27. القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة 1398هـ.
28. القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر 1422هـ - 2002م.
29. القاري، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي، فتح باب العناية بشرح النقاية.
30. المارغني، إبراهيم بن أحمد بن سليمان، دليل الحيران على مورد الظمان، دار الحديث.
31. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، 1400هـ - 1980م.
32. النووي، محي الدين بن شرف، المجموع المذهب، دار الفكر.
33. النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
34. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: 1414 هـ، 1994 م.